في الواقع الاقتصادي

العقود النفطية.. الى أين ؟

■ عباس الغالبي

يبدو ان النتائج المرسومة للعقود النفطية ضمن جولات التراخيص الثلاث لم تصل الى المديات التي أفصحت عنها وزارة النفط وقت ابرام العقود ، في وقت تعكف الوزارة حالياً على عقد جولة تراخيص رابعة في ظل عدم وجود قانون للنفط والغاز ، وتلميحات برلمانية بالصعوبة التي تكتنف طريق اقراره في مجلس النواب بسبب اتساع رقعة الخلافات السياسية والتي ستلقي بظلالها حتماً علي عملية تشريع قانون النفط والغاز ، الذي هو أصلاً رحل من الدورة البرلمانية السابقة الحالية بسبب خلافات سياسية .

وفي ظل هذا المشهد الضبابي والصعب ، فان السؤال الذي يطرح نفسه ، هل ان طريقة عقود الخدمة التطويرية في النفط والغاز هي المثلى في ظل غياب البيئة القانونية المناسبة ، وماالذي نتوقعه من انعكاسات على الاقتصاد العراقي ، ودور العراق كمصدّر للنفط في الاسواق العالمية ، ومامصير القدرة الانتاجية والتصديرية للعراق .

هذه التساؤلات وغيرها تبرز جلياً امام المراقبين والمتابعين للشأن النفطي ، حيث اتجهت الامور الى المضي قدما بعقد جولات التراخيص تحت مبررات تأخر اقرار قانو ن النفط والغاز ، مع وجود أصوات برلمانية إلا انها خافتة بضرورة توجه البرلمان الى توقف وزارة النفط عن عقد هذه الجولات ريثما يرى قانون النفط والغاز النور في الدورة التشريعية الحالية .

ويرى محللون وخبراء نفطيون دوليون ان تأخر اقرار قانون ينظم المشهد النفطي والغازي في العراق في ظل الاحتياطي الهائل الذي يمتلكه العراق سيجعل مستويات الانتاج والتصدير ومن ثم العائدات مشوبة بحالات من التشكيك والفساد في ظل الوضع السياسي المضطرب الذي يعيشه العراق حالياً .

كما تتجه الامور في الاسواق العالمية ومشهد العرض والطلب فيها لان يكون العراق مركز استقطاب للطلب النفطي بضوء الحاجات الملحة للدول المستهلكة وارتفاع الانتاج الصناعي في دول شرق آسيا ، مايجعل العراق إزاء حالة من الاستعداد للاضطلاع بهذه المهمة التي تتعامل مع معطيات الواقع بشكل يتسق وطبيعة الدور المتوقع للعراق في هذا الاتجاه .

ولكن مشهد العقود النفطية يبقى قاصراً وغير مكتمل الجوانب مالم يؤطر برؤية قانونية تزيل اللبس والخلاف والاعتراض على هذا المسعى الحكومي السائر باتجاه تطوير قدرات العراق الانتاجية والتصديرية للنفط .

ومن هنا فإن المرحلة المقبلة حبلى بالكثير من التغييرات والاجراءات في المشهد النفطي الذي يسوّر على طول الخط بالخلافات السياسية وهذا مايجعلنا نتساءل : العقود النفطية الى أين تسير ؟

في وقت تؤكد الجهات الحكومية ضرورة تفعيله

مستوردون وخبراء لـ(المدى الاقتصادي): الوقت مازال مبكراً لتطبيق قانون التصريحة الكمركية

□ بغداد/ صابرين علي

أكدت جهات حكومية ان الضرورة تتجه الى تطبيق قانون التصريحة الكمركية في وقت اكدت الاعلان عنه قبل وقت مناسب ، فيما قال مستوردون وخبراء اقتصاديون في احاديث لـ (المدى الاقتصادي) ان الوقت مازال مبكراً للحديث حيال تطبيق هذا القانون .

وقال رجل الاعمال عبد الحميد الحلي : ان الشاحنات تكدست في المنافذ الحدودية بسبب الاجراءات الجديدة المشددة حول دخول البضائع و التي اتحذت من قبل وزارة التخطيط .

واضاف الحلي ان هذه الاجراءات غير مناسبة في هذا الوقت وخصوصاً اننا مقبلون على حلول شهر رمضان و البضائع الموجودة لدى التجار قد تنفد بوقت اوبآخر ممايؤدي الى هيمنة بعض التجار واستغلالهم الفرص الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار وانعكاساته السلبية على واقع دخل الفرد بالمحصلة النهائية .

وتابع الحلي : ان اصدار مثل هذه الاجراءات بحاجة الى اعلان من قبل الاعلام للتعريف عن حيثيات الموضوع والاجراءات التي يقوم بها التاجر جراء اتخاذ مثل هكذا قرارات .

وبين الحلي ان فرض ٥٪ على البضائع المستوردة يعد امراً غاية في الاهمية ولعدم ادخال البضائع الرديئة ولكن طلب الكمارك من وكلاء الاخراج بفحص البضاعة ليس صحيحا ، لأن ذلك ليس من مسؤوليتهم .

وطالب الحلي باعطاء وقت آخر الى التجار والتريث بتفعيل هكذا قرارات لمدة ٤٠ يوماً بعد اكمال شهر رمضان حتى لايكون ذريعة لدى البعض برفع الاسعار في الاسواق المحلية وان تكون هناك ندوات تطرح هذا الموضوع على التجار وتوعيتهم باهميته وكيفية العمل به لرفع الحجة القائلة بعد المعرفة بهذ القرار .

من جهته قال الناطق الاعلامي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لـ (المدى الاقتصادي) : ان وزارة التخطيط قامت مسبقاً بالاعلان عن هذا القرار وبالتعاون مع وزارة التجارة وهيئة الكمارك العامة ، حيث صدر هذا القرار بتاريخ ٧/١ من العام الحالي.

مبيناً ان البعض من التجار ادعوا عدم كفاية الفترة المسموح بها ما جعل الوزارة ترجىء الموعد مرة اخرى الى ١٦ من تموز الجاري .

واضاف الهنداوي :ان الوزارة تنفي ادعاءات التجار بعدم معرفتهم بحيثيات وتوقيتات القرار المذكور مشيراً الى ان الوزارة قامت بعقد العديد من الندوات والمؤتمرات بهذ الاتجاه بالاضافة الى الاعلان عن التوقيتات وعن البرامج المهمة لمساعدة التجار ، حيث استجاب البعض لهذا الموضوع والبعض ابدى امتعاضه منه .

وبين الهنداوي ان هذه الحجج واهية وغير مبررة بعد ان قامت الوزارة بالاعلان عن الاجراءات كافة بهذا الموضوع حتى نتمكن التخلص من دخول البضائع الرديئة وتحسين نوعيتها ونحن بحاجة الى مثل هكذا قرارات .

من جهته قال مدير عام الكمارك نوفل سليم :ان الاجراءات بشأن هذا القرار معلن عنها من قبل الجهات المختصة حيث تم الافصاح عنها في الصحف والوسائل الاعلامية وهو قرار مصرح به من قبل الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ منذ الشهر الخامس من العام الحالي .

واضاف سليم ان بعض التجار يخلطون الاوراق حيث ان الكثير منهم ينحو باللائمة على هيئة الكمارك في الوقت الذي تقوم بتنفيذ الاجراءات التي تقع على عاتقها وان هذا الموضوع قد شاركت بوضعه جهات عدة كرئاسة الوزراء ووزارتي التجارة والتخطيط .

وتابع سليم ان العراق بحاجة الى مثل هذه القوانين حتى نتمكن من الحد من دخول البضائع المزيفة والرديئة .

من جهته قال المستورد حسن الدهلكي لـ (المدى الاقتصادي) : :ان التجار مع هذا القرار لانه يعد امرا لابد منه للحد من ظاهرة دخول البضائع الرديئة ولكن الاختلاف في هذا الموضوع يكمن في الامور التفصيلية للموضوع حيث انه يحتاج الى وقت اطول لتفعيل مثل هكذا قرار فان مدة شهرين لاتكفي لتطبيق هذا القرار.

واضاف الدهلكي : ان البضاعة تتأخر مدة ٣ اشهر حتى تصل الى العراق و فحصها في بلد المنشأ والاعتماد على الاجانب في هذا الموضوع .

واكد الدهلكي ان الحاجة تستدعي ضرورة وجود مخازن داخل البلد كي تتمكن من فحص البضاعة بدلا من الاعتماد علي الشركات الاجنبية في هذا الامر، مبيناً ان وكلاء الاخراج قد يقعون في خطأ في الاعلان عن البضاعة او اي خلاف تجاه ماأعلن عنه، الامر الذي قد يعرضه الى اجراءات تصل به الى الحبس حيث ادى بالبعض منهم للاضراب عن العمل بسبب الاجراءات المشددة اضافة الى ان هذا الموضوع بحاجة الى تصريحات عدة وهذا الامر يزيد من التكاليف و ينعكس سلباً على المواطن .

وبين الدهلكي :ان هذا الموضوع بحاجة الى دراسة موضوعية مع الجهات المختصة والتجارحيث إن اجازات الاستيراد الموجودة في دول العالم تم الغاؤها في الوقت التي تم العمل بها في العراق اضافة الى المدة التي تتقيد بها اجازات الاستيراد التي لاتزيد على ٣ اشهر وتمدد مدة شهر، اما في السابق كانت سنة وتمدد الى ثلاثة اشهر وتكون خاضعة الى بلد المنشأ ومنفذ واحد الامر الذي يزيد من التكلفة .

من جهته قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري : ان تطبيق قانون التعرفة الكمركية غير مناسب في الوقت الحاضر حيث ان السياسة الضريبيةغير مهيأة لهذا العمل والتي تهدف الى زيادة واردات وعائدات المواطن والدولة وان تكون اداة لحماية الصناعة والمنتج المحلي وهذا الامر غير موجود في هذا القانون حيث انه سوف يكون على حساب المواطن من خلال الارتفاع في الاسعار .

واضاف الصوري : ان العراق من الدول النفطية والتي يغلب عليها زيادة وارداتها من خلال العائدات النفطة التي تشكل ٩٠٪ من الميزانية لانها في الواقع ذات موارد مالية هائلة ولاتحتاج الى الضرائب .

وتابع : ان هذه الاجراءات غير صحيحة لتفعيل التنمية الاقتصادية والبشرية لزيادة الرفاهية للمواطن وهي تعمل على عرقلة التجارة في الوقت الذي نحن بحاجة الى التنمية الزراعية والصناعية اكثر من غيرها من الاجراءات.

بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة بين الكويت والسعودية والعراق

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشف مصدر حكومي عن مشروع مشترك بين الكويت والسعودية والعراق لإقامة منطقة تجارة حرة مشتركة على حدود الدول الثلاث، والحوار قائم بشكل مكثف وسريع للإعداد لهذا المشروع.

وقال المصدر في تصريحات صحفية : ان المنطقة الحرة ستقام على مساحة ٥٨٥ كلم٢ مابين منطقتي الرقعي والسالمي على الحدود العراقية، لافتا الى أن الهدف من إقامة المنقطة هو خدمة اقليم دول الخليج العربي، اضافة الى اليمن وايران وتركيا.

واضاف ان المنطقة تعتبر رافدا مهما للتجارة الحرة في الدول الثلاث، وتواكب التطور الاقتصادي للمنطقة،ويمكن الاستفادة منها على المدى البعيد، مشيرا الى أن الفكرة، التي اقترحتها غرفة تجارة وصناعة المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، ينتظر أن تشكل عاملا مهما للتبادل التجاري بين الدول المذكورة.

وتابع: إن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاق المباحثات الرسمية بين الدول الثلاث للاتفاق على تنفيذ الفكرة على ارض الواقع، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهذه المنطقة من حيث كلفة اقامة المشروع والموافقات الخاصة به ونظام الاستفادة منه، لافتا الى أن البلدان الثلاثة لديها الرغبة في اقامة مثل هذا المشروع العملاق، الذي يتوقع أن يؤثر إيجابا على اقتصادات العديد من الدول الاخرى.

مستهلكون: تراجع زراعة الذرة بسبب المناخ وشحة المياه

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

يعاني نبات الذرة في العراق من تراجع نسب زراعته بسبب المناخ السيىء وتراجع مناسيب المياه.

وسيم باسم من بابل: يلفت نظر المسافر الى مدينة الحلة نحو منطقة الهاشمية و الحمزة أكداس محصول الذرة الصفراء ، و أرتال الشاحنات التي تنقله الى معمل الذرة الصفراء ، الذي يبعد نحو ٣٠ كيلومترا جنوب مدينة الحلة ، ليشكل جزءا متمما لبيئة زراعية تشتهر بزراعة هذا المحصول الذي نجحت زراعته في مناطق وسط العراق بشكل كبير.

والذرة الصفراء، محصول استراتيجي متعدد الاستخدام ، فهو إضافة إلى استخدامه الرئيسي كغذاء فانه يستخدم كعلف للدواجن والجاموس والابقار كما يدخل أيضا في صناعة النشا و الاصماغ.

البيئة المحيطة

غير ان البيئة المحيطة بالمعمل منذ تأسيسه ، تتعرض الى خطر حقيقي بسبب تحول المنطقة الى ارض جرداء بسبب الجفاف ، إضافة الى أكوام النفايات التي يفرزها الحي الصناعي الذي بدأ يتوسع ويحاصر المعمل ويتجاوز على الأراضي الزراعية.

وفي ذات الوقت فان الزحف العمراني العشوائي حوّل البيئة من زراعية الى صناعية ملوثة ، تعتمد في نموها على الفوضى وانعدام التخطيط ، ذلك ان اغلب المباني المقامة هناك تقام على ارض زراعية من دون موافقة دوائر (الطابو).

واذا ما مضيت شرقا باتجاه مناطق الكوت والنعمانية (١٨٠ كلم شمال بغداد) ستلمح مزارع الذرة الصفراء المنتشرة هناك والتي تقاوم قساوة الظروف .

وتنتج محافظة بابل نحو ٤٥٪ من إنتاج العراق مما دعا إلى إنشاء ثلاثة معامل لتجفيف وتفريط الذرة الصفراء.

درجات الحرارة

وفي ظل بيئة شبه صحراوية تلمح احتراق نهايات أوراق الذرة الخضراء بسبب درجات الحرارة المرتفعة. ويقول الفلاح أبو كاظم أن الظروف البيئية القاسية هذه تسرع في جفاف مياسم (العرانيس) وموت حبوب الطلع.

وبحسب أبو كاظم فان الشتاء القاسي يحول الأوراق الفتية إلى صفراء بسبب انخفاض درجة الحرارة ، وكل ذلك يحدث بسبب البيئة التي تحولت إلى جرداء لنقص المياه حيث اختفى الحزام الأخضر من النخيل والأشجار الذي غالبا ما يحيط بالمزارع.

ويتابع أبو كاظم: بيئة العراق مشمسة وهي تناسب نمو الذرة، لكن المشكلة هي في العواصف الترابية والرياح التي تتلف المحصول خلال فترة نمو الازدهار.

عوامل بيئية

وعلى رغم ان محافظة بابل تعد الأولى في زراعة محصول الذرة الصفراء في العراق الا ان عوامل بيئية تحول دون التوسع نحو زراعة المزيد من المساحات.

وبحسب المهندس شاكر حران مدير المعمل ذكران نقص المياه والملوثات البيئية تحول دون تحقيق المزيد من النجاحات في مجال الزراعة.

ومنذ نهاية الستينات منذ القرن الماضي أُدْخِلَت أصناف جديدة من الذرة نجحت زراعتها بشكل كبير مثل صنف (نيليوم) و (تكساس) ، وهي بذور أميركية احتضنتها بيئة العراق وأسفرت عن ذرة يانعة.

وبحسب خبير زراعة الذرة فوزي تركي، فان زراعة الذرة الصفراء ستتقلص لا محال إذا ما استمرت شحة المياه ،

والى جانب ذلك فان ارتفاع تكاليف زراعته ، وعدم توفر العلاجات اللازمة للقضاء على الآفات الزراعية ، وقلة كميات الأسمدة ساهم في انخفاض الانتاجية.

آفة خطيرة

ويروي المزارع ابو سعيد في ناحية ابي غرق(شمال غربي الحلة) انتشار حفار ساق الذرة بشكل يحتاج الى تدخل حكومي للتخلص من هذه الآفة الخطيرة .

ويضيف : تتكاثر طيور القنبر بشكل كبير في البيئة المجاورة حيث تلتهم حبوب الذرة وهي في طور الإنبات مما يشكل خسارة في الإنتاج.

ان النجاحات التي حققتها زراعة الذرة في بابل ، أسهمت بشكل فعال في تشجيع المناطق الأخرى في العراق على زراعة هذا المحصول الزراعي المفيد ، ولعل آخر هذه النجاحات تدشين زراعة الذرة في ناحية البطحاء (٤٥ كم شمال شرق الناصرية) من بذور مهجنة من استراليا.

وبحسب المهندس الزراعي فوزي الجبوري فان ما يحتاجه مزارعو الذرة في العراق، الدعم الفني عبر مساعدتهم في إدخال التكنولوجيا الحديثة ، وتوفير الأسمدة ، وتقليل الآثار البيئية على المحصول عن طريق توفير اللقاحات والأدوية.

مستشار : العراق والصين يتفقان على رفع التبادل التجاري إلى ١٠ مليارات دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشف مستشار حكومي عن توقيع بغداد وبكين اتفاقا لرفع حجم التجاري بينهما إلى ١٠ مليارات دولار عن ٦ مليارات دولار حاليا.

وقال سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "العراق اتفق مع الصين على توسيع المشاريع التجارية والصناعية بينهما لرفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١٠ مليارات دولار وتشكيل لجنة مشتركة لتحقيق هذا الغرض".

ويقدر حجم التبادل التجاري بين البلدين حاليا بـ ٦ مليارات دولار سنويا.

وأضاف القريشي أن "اللجنة ستعمل على رفع التبادل التجاري من خلال التنسيق بين الوزارات الحكومية والشركات الصينية الرصينة".

وأوضح أن "اللجنة الاقتصادية المشتركة ستعمل على توضيح مفاصل تطوير التبادل التجاري بين البلدين كما أنها ستوفر آليات لتوقيع عقود شراكة بين الشركات الصينية والمصانع العراقية الحكومية".

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد زار بكين على رأس وفد حكومي هذا الاسبوع، وأثمرت الزيارة عن توقيع ثلاث مذكرات اقتصادية تتعلق بدعم الصناعة العراقية واستقطاب الشركات الاستثمارية.

ويبلغ عدد الشركات الصينية المتواجدة في العراق ١٠٨ شركات استثمارية وتجارية.

بدء ضخ النفط من حقل الأحدب واستئنافه من كركوك

□ وسط- كركوك/ وكالات

اكد مصدر في شركة نفط الشمال أن ضخ النفط من حقول كركوك إلى تركيا عاد الى طبيعته بعد توقفه لساعات، متوقعاً أن يعود مستوى التصدير الى طبيعته خلال الفترة المقبلة ليصل الى ٦٦٠ الف برميل يومياً، فيما اشار الى صيانة وإنشاء عدد من خطوط التصدير لتقليل الضغط على الخط العراقي التركي.

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز" : إن ضخ النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي اخذ يتم بشكل متقطع خلال الـ٢٤ ساعة الماضية، ثم توقف تماما قبل ان يستؤنف بعد ذلك بساعات، وتراوحت معدلات التصدير حالياً بين ٣٥٠ إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً"، مبينا أن "معدل إنتاج حقول باي حسن وكركوك وعين زالة مجتمعة، يبلغ نحو ٤١٥ ألف برميل يومياً".

وتوقع المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "يرتفع إنتاج وتصدير حقول نفط الشمال الى اكثر من ٧٠٠ الف للمنتج منه والتصدير الى ٦٦٠ الف برميل"، عازيا أسباب الانقطاع إلى "قلة المخزونات النفطية وعدم استقرار الإنتاج النفطي في عدد من الآبار".

وأشار المصدر إلى أن "شركة نفط الشمال تعمل حاليا على صيانة وانشاء عدد من خطوط التصدير الرئيسية منها والفرعية"، لافتا إلى أن "تطوير هذه الخطوط سيسهم بتقليل الضغط التصديري على الخط العراقي التركي، كما من شأنه ان يوفر خطوط ضخ فرعية للمنشآت والمصافي التي تعتمد على الانبوب النفطي".

وأكد المصدر أن "حفر سبعة آبار نفطية في حقول جمبور وباي حسن وعجيل بمحافظة كركوك سيساهم برفع الإنتاج في تلك الحقول بحدود ١٠٠ الف برميل خلال مدى العم المقبل".

وتدير شركة نفط الشمال حقول النفط في المحافظات التي تقع في شمال العراق، وتقوم بتصدير كميات من النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك - جيهان في تركيا، بكميات تصل إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لكن عمليات الضخ عبر الخط المذكور تتفاوت بين الحين والآخر بسبب الهجمات التي يشنها المسلحون بخاصة في الجانب العراقي.

يذكر أن العراق وقع خلال العام الماضي ٢٠١٠، عقوداً مع عدة شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت تلك العقود في غالبيتها على الحقول الجنوبية.

في غضون ذلك اعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني امس السبت بدء ضخ النفط الخام من حقل الاحدب، جنوب بغداد، الذي تتولى شركة "سي ان بي سي" الصينية العمل فيه، كمرحلة اولى على ان يبدأ تصديره مطلع آب المقبل.

وقال الشهرستاني الذي حضر احتفالية اقيمت بالمناسبة لوكالة فرانس برس : بدأنا اليوم فعليا بضخ النفط من حقل الاحدب في الانابيب بواقع اربعين الف برميل يوميا على ان تصل الى ستين الفا خلال الايام المقبلة".

واضاف ان "الضخ بدأ عبر انبوبين على طول ٤٠٠ كليومتر لنقله الى مستودع طوبة، اكبر مستودعات النفط العراقية في البصرة (جنوب)، ليتم تصديره في الاول من آب/اغسطس المقبل".

واعلن مصدر في وزارة النفط في الاول من تموز/يوليو، بدء انتاج النفط بمعدل ستين الف برميل يوميا، من حقل الاحدب.

وقال احمد عبد الرضا المسؤول عن حقول نفط محافظة واسط لوكالة فرانس برس، انذاك ان "انتاج النفط من حقل الاحدب سيتضاعف ليصل الى ١٢٠ الف برميل في اليوم خلال الاشهر الستة المقبلة".

(صاعد... نازل)

■ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

لم تطرأ خلال اليومين الماضيين الجمعة والسبت تغييرات لافتة للنظر على مشهد الاسعار للمنتجات والمواد الغذائية والسلع المحلية والمستوردة في الاسواق المحلية .

وعزا خبير اقتصادي هذا الاستقرار الى انسيابية تدفق المواد الغذائية خصوصاً والسلع الاخرى عموماً من المنافذ الحدودية بعد التأخير الذي شهدته الايام القليلة الماضية بسبب بدء الجهات المختصة بتطبيق قانون (التصريحة الكمركية) .

وذكر مستوردون ان مشكلة تأخير دخول البضائع الى البلد عبر المنافذ الحدودية في طريقها الى الحل .

وقال المستورد عمار صادق لـ (المدى الاقتصادي) : ان الجهات المختصة في المنافذ الحدودية سمحت بإدخال البضائع والسلع المستوردة بعد تأخيرها كثيراً .

وذكرت تقارير غرفة تجارة بغداد إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٧٧٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٥٣،٥٠٠)دينار إلى (٥٤٧٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٢،٥٠٠) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من إلى (٦٥،٥٠٠) دينار ، فيما هبط سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار، فيما استقر ارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٧،٥٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٧٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٥٦،٢٥٠) دينارا.

وأضاف كما استقر ارتفاع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٠٠٠) دينارا فيما انخفض سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٢٥٠) دينارا وسعر الموصل١٤٠٠٠ وسعر البصرة١٤،٥٠٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٠٠٠ سعر الموصل١٣٥٠٠ سعر البصرة ١٤٠٠٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٥٠٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، أما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٤،٨٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالآتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠دينار رز إماراتي / ١ كغم / ٩٥٠ دينارا ، كيس زنة ٥٠ كغم (٢٥٠، ٢٧) دينارا، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٤،٨٠٠ دينار .

من جانبه أعلن الجهاز المركزي للإحصاء عن أسعار السلع بالدينار العراقي اذ بلغ سعر بصل أبيض بارد يابس في بغداد ٧٥٠ دينارا للكيلو ، وسعر الموصل ٦٥٠ دينارا وسعر البصرة ٥٥٠ دينارا ، والبطاطا كيلو سعر بغداد ٨٠٠ ، و الموصل٧٠٠، و البصرة٦٥٠ ، والطماطة كيلو سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠ وخيار ماء كيلو سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٥٥٠. والبرتقال / محلي كيلو سعر بغداد ٦٥٠ سعر الموصل٥٥٠ سعر البصرة ٧٥٠برتقال / مصري كيلو سعر بغداد١٠٠٠ سعر الموصل١٠٠٠ سعر البصرة ١٤٥٠دينارا

فيما بلغ سعر كيس حليب مجفف تجاري المدهش كامل الدسم / سلطنة عمان فئة ٤٠٠غرام في بغداد ٢٥٠٠ وسعر الموصل٢٦٢٥ . وبيض أحمر حجم كبير طبقة ٣٠بيضة سعر بغداد ٤٢٥٠ سعر الموصل٥٠٠٠زيت نباتي تجاري زير / تركي قنينة بلاستك ١لترسعر بغداد ٢٢٥٠ سعر الموصل٢٣٧٥ سعر البصرة ٢٠٠٠ .